

## السياسة العمالية والصناعية

### المقدمة

يأخذ جرينس نظرة شاملة للعمل والحقوق - العمل الذي يغطي جميع الأنشطة التي يقوم بها الناس لإعالة أنفسهم وعائلاتهم ومجتمعاتهم. في الوقت نفسه ، من المهم أن يكون كل فرد من الأفراد قادرًا على تأكيد حقوقه الفردية والدفاع عنها ، ويمكنه العمل بشكل جماعي مع الآخرين لتأكيد حقوقهم المشتركة وحقوق مجتمعاتهم والدفاع عنها. يمكن للصناعات المستدامة والشركات الصغيرة ، والمؤسسات غير الهادفة للربح ، والمؤسسات الخيرية أو المنظمات المجتمعية أو المملوكة ملكية عامة أن تساعد في هذا المسعى والتكيف لتقديم منتجات مستدامة تحترم الحدود البيئية للأرض. في الوقت نفسه ، سيسعى جرينس إلى أن تكون اتفاقيات منظمة العمل الدولية مبادئ توجيهية لنشاط الدولة.

### الرؤية

تتمثل رؤية جرينس في عدم السماح بالخصخصة أو تركيز الملكية والسيطرة على القطاعات الصناعية الرئيسية التي لا تمنح المجتمعات رأياً يُذكر في القرارات التي تؤثر عليها. تتمثل رؤية جرينس في إتاحة الفرصة لجميع الناس للمساهمة في المجتمع من خلال العمل المستقر والكرام ، والاهتمام ببعضهم البعض ، والتطوع في مجتمعاتهم حتى في الوقت الذي يكافحون فيه ظلم أنظمتنا الاقتصادية والصناعية الحالية. وبشكل موجز ، إدارة الأعمال التجارية لمصلحة المجتمع ، وليس العكس.

### الهدف

مما يهدف إليه جرينس هو إحياء وتجديد الأعمال والصناعات التقليدية والمستدامة بحيث يكون هناك المزيد من فرص العمل للعمال وضمان عمل هادف وحياة كريمة وراحة متواضعة.

### خطة العمل

تهدف خطة عمل جرينس إلى تشجيع الفرص للنساء والرجال وغيرهم للحصول على عمل لائق ومنتج ، في ظروف الاختيار والحرية والمساواة والأمن والكرامة. ستضع خطة عمل جرينس أيضاً العمال في المركز. سيسهل حزب جرينس استقلالية العمال في نموذج اقتصادي سياسي لتمكين العمال من العمل بشكل جماعي. لذلك ، فإن جرينس يقوم بالأعمال المذكورة أدناه: -

### الكرامة والأمن الاقتصادي

- ضمان تمكين العمال من تحقيق ظروف عمل لائقة وأجور عادلة
- ضمان قوانين العمل التي تضمن المساواة في الحصول على عمل مدفوع الأجر على أساس القدرة وبغض النظر عن الجنس أو العمر أو التوجه الجنسي أو العرق أو الحالة الزوجية أو المدنية أو المسؤوليات العائلية أو الانتماء السياسي أو العضوية النقابية أو الإعاقة أو تاريخ العمل الجنسي أو النشاط الجنسي القانوني ، أو الدين
- التأكد من أن هناك حقاً في العمل الهادف
- التأكد من أن الدولة توفر الموارد لدعم القوى العاملة لتكون مدربة تدريباً عالياً وبأجور جيدة
- التأكد من أن الدولة تنظم وترصد أماكن العمل لتطبيق المعايير التي تضمن للعمال الحق في العمل في بيئة آمنة وخالية من المضايقات ومكان عمل خالٍ من المخاطر المهنية
- العمل من أجل تحقيق معيار عالمي لمدة 40 ساعة عمل لمدة خمسة أيام أسبوعياً وتوفير الحماية من العمل لساعات إضافية ؛ بالإضافة إلى ذلك ، ترويج خيار التوظيف لمدة أربعة أيام أسبوعياً

### الحماية القانونية

- سن قانون لضمان تمتع العمال بالحق في متابعة رفاهيتهم في ظروف من الحرية والكرامة والأمن الاقتصادي وتكافؤ الفرص
- سن قانون لضمان حصول العاملين على أجر كامل وعادل عن عملهم ، بما يتناسب مع قيمة عملهم

- ضمان حد أدنى للأجور وحد أدنى لسن العمل 18 سنة
- سن قانون يضمن الأجر المتساوي للعمل المتساوي ، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الميول الجنسية أو الإعاقة أو العرق وعدم وجود فجوة في الأجور
- سن قانون لتجريم المضايقة أو التمييز بشكل مباشر أو غير مباشر ضد الأشخاص أثناء العمل ، على أساس العرق أو الجنس أو الحالة العائلية أو المسؤوليات أو الإعاقة أو التوجه الجنسي أو المعتقد الديني أو العمر أو الرأي السياسي أو المظهر الجسدي
- سن قانون لضمان وجود حق قانوني في الحصول على إجازة مدفوعة الأجر لمدة شهر واحد على الأقل في السنة التقويمية ، بالإضافة إلى أيام العطل الرسمية
- سن قانون لإلغاء تجريم الاشتغال بالجنس بالكامل ووضع أحكام مناهضة للتمييز ضد المشتغلين بالجنس
- توفير الحماية القانونية للأشخاص المتحولين جنسياً / ثنائيي الجنس ضد التمييز الوظيفي
- سن قانون لضمان أن يكون للعمال الحق في تأسيس نقابة حرة ومستقلة وديمقراطية وأن يكون عضواً فيها ، وللمفاوضة الجماعية والتنظيم الجماعي في مكان العمل لتحقيق مستقبل مستدام وديمقراطي
- سن قانون لضمان تمتع العمال بالحرية والحق في اتخاذ إجراءات صناعية ، بما في ذلك الحق في الإضراب وتعزيز مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
- سن قوانين قوية ومتسقة للصحة والسلامة في مكان العمل
- سن قانون لضمان حصول كل موظف يفقد وظيفته بسبب اندماج شركة أو تغيير الملكية أو في ظروف أخرى على مساعدة الشركة للحصول على وظيفة في مكان آخر
- سن وإنفاذ القوانين الصناعية والهجرة التي توقف استغلال العمال الأجانب

#### النقابات العمالية والهيئات القضائية

- التأكد من أن كل عامل له الحق القانوني في أن يمثلته نقابة عمالية مستقلة في التعامل مع صاحب العمل وتنظيم لإنشاء نقابة إذا لزم الأمر
- التأكد من أن جميع أصحاب العمل ، بغض النظر عن عدد العمال الذين يوظفونهم ، ملزمون قانوناً بالاعتراف بالنقابات التي تختارها القوى العاملة لديهم
- سن قانون لمنح النقابات العمالية المستقلة حقاً قانونياً في الوصول إلى أماكن العمل
- التعرف على إنجازات النقابات العمالية في حماية وتحسين شروط وأوضاع عمل أعضائها
- تشجيع مشاركة النقابات العمالية في الديمقراطية في مكان العمل
- ضمان وصول النقابات العمالية إلى السجلات المالية للشركة لأغراض التفاوض
- أن يكون لديه سياسة تسوية المنازعات بحيث تتاح لكل شخص فرصة للطعن في صاحب العمل الذي رفض توظيفه بشكل خاطئ وغير عادل
- التأكد من أن المنظمات لا تستبدل الموظفين بأجر بمتطوعين أو مقاولين يقومون بنفس المهام
- ضمان الحوافز لمنشآت رعاية الأطفال في مكان العمل

#### الاقتصاد الدائري

- تغيير طبيعة القطاعات الصناعية ، مثل استخراج الموارد إلى الاقتصاد الدائري
- الاستفادة بشكل أفضل مما يوجد لدينا بالفعل على نحو مستدام والتحرك نحو مجتمع واقتصاد جرينس
- تطوير بنية تحتية صناعية مستدامة خالية من الكربون كأساس لمجتمع مستدام خالٍ من الكربون
- استخدام مناهج مختلفة للأعمال التجارية والقطاعات الصناعية المختلفة
- تخفيض حجم الإنتاج الصناعي للعيش ضمن الحدود البيئية
- تخفيض حجم الصناعات الأكثر تلويثاً ، وكثافة الموارد والطاقة
- تحمل المسؤولية عن الآثار الاجتماعية والبيئية لما يتم إنتاجه وشحنه أيضاً للاستهلاك في الدولة

#### الأعمال إدارة الشركات

- التأكيد من أن الإنتاج الصناعي يعتمد على الاحتياجات الاجتماعية بدلاً من تعظيم الربح والاستهلاك المتزايد باستمرار
- دعم التمثيل الإلزامي في مجالس إدارة الشركة للأعضاء المنتخبين من القوى العاملة في الشركة
- دعم وتحفيز 50٪ من أعضاء مجلس الإدارة في جميع الشركات لتكون النساء منهم
- ضمان الحماية المناسبة للأفراد العاملين بموجب القانون
- ضمان الحوافز للشركات لتوفير وظائف عمل مستمرة بدلاً من الاعتماد على أشكال التوظيف غير المستقرة
- دعم جميع الأعمال التجارية المستدامة ، والمؤسسات غير الهادفة للربح ، والمؤسسات الخيرية أو المجتمعية أو الشركات المملوكة للقطاع العام
- تكييف الصناعات لتقديم منتجات مستدامة
- التأكيد من أن المؤسسات الصناعية لديها استراتيجيات تستجيب لاحتياجات مجتمعية ، وتعكس الحماية البيئية والحدود
- ضمان الحوافز لأصحاب العمل الذين يقدمون مرافق الدعم في مكان العمل مثل رعاية الأطفال ، ومشاركة الوظائف ، والعمل المرن ، والاستشارة ، وتنظيم الأسرة
- التأكيد من أن الإنتاج الصناعي في النطاق والمواقع التي تستخدم الطاقة والموارد المادية بأكثر قدر ممكن من الكفاءة ، مع تعظيم الفوائد للمجتمعات المحلية وتقليل أي آثار ضارة على البيئة

### العلاقات الصناعية

- التأكيد من وجود نظام علاقات صناعية عادل ومنصف لجميع العاملين
- التأكيد من أن إطار العلاقات الصناعية والسياسات الحكومية تعزز التوظيف الكامل والأمن الوظيفي
- التأكيد من أن العمليات الفعالة لتسوية المنازعات ، بما في ذلك المصالح والتحكيم أمام محكمة مستقلة ، هي عنصر ضروري في أي نظام علاقات صناعية عادل وفعال
- التأكيد من أن إعادة تأهيل العمال مجانية للمصاب ودفع التعويض الكامل من قبل الشركة أو موظف حكومي
- التأكيد من أن الغرض الرئيسي لنظام العلاقات الصناعية هو حماية مصالح العاملين
- ضمان الحماية الكاملة للمستحقات المترتبة للموظفين
- ضمان قدر أكبر من الحماية للعمال العرضيين ، ولمدة محددة ، والعاملين تحت الاختبار وموظفي الشركات الصغيرة
- ضمان الحق في الطعن في إنهاء الخدمة

### الوظائف المحلية المستدامة

- دعم إعطاء فرص العمل في الصناعات المستدامة مثل كفاءة الطاقة وإدارة النفايات والزراعة العضوية والبستنة
- دعم الشركات الصغيرة والقطاع المجتمعي لتوفير وظائف محلية والحصول على التمويل لدعم توظيف وتدريب الناس
- زيادة برامج التدريب والتوجيه للأشخاص الذين يفكرون في العمل لحسابهم الخاص أو بدء عمل تجاري صغير
- تشجيع النساء والأشخاص ذوي الإعاقة على الالتحاق بمجالات عمل ذات أجور أعلى وضمان المساواة في الأجور

### استراتيجية التوظيف

- تطوير مجالات صناعية خضراء جديدة ستجلب فرص عمل جديدة كبيرة ، لا سيما في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم
- الإنتاج والحفاظ على استراتيجية صناعية خضراء تجمع بين إستراتيجية وطنية للوظائف
- توفير سبل عيش مستدامة جديدة مع التطورات المحلية الجديدة ، بطريقة تؤدي إلى خفض شامل في الأثر البيئي
- ضمان التوظيف البديل و / أو التدريب لجميع العمال المتأثرين بالوظيفة الانتقالية دون خسارة الأجور

التمييز

- التأكد من أن أصحاب العمل لا يميزون ضد أعضاء النقابات
- التأكد من حماية العمال من أول يوم إلى آخر يوم عمل
- التأكد من أن أصحاب العمل يتشاورون مع العمال ويبررون أي تسريح
- ضمان حق الأمهات في أخذ فترات راحة أثناء يوم العمل ، دون خسارة في الأجر ، لإرضاع أطفالهن
- التأكد من أن كل موظف مؤهل للحصول على إجازة والدية بعد ستة أشهر من الخدمة
- التأكد من أن كل من والدين لهما الحق في إجازة لمدة شهر واحد بعد الولادة مباشرة أو تبني طفل
- التأكد من أن المستجدين والمتدربين يستحقون الحد الأدنى الوطني للأجور ، باستثناء الحالات التي يمكن اعتبارهم فيها متطوعين ، ويتم الاعتراف بهم كعمال

### الإجراءات الصناعية

- التأكد من حل النزاعات الصناعية بشكل عادل وسريع
- توفير إطار قانوني يمكن الموظفين ونقاباتهم من متابعة النزاعات التجارية المشروعة ، ومنحهم الحقوق والحصانات المناسبة في القيام بذلك
- دعم عمل المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة العمل الدولية
- إدانة جميع محاولات حرمان العاملين من حقوقهم

### السلامة والأمن

- التأكد من تقديم المساعدة القانونية للقضايا المرفوعة أمام محاكم العمل
- التأكد من أن إعادة التوظيف هي العلاج الطبيعي للفصل التعسفي ، وليس دفع مبلغ مقطوع
- ضمان الالتزام بممارسات صحة العمال وسلامتهم وتثريتها
- التأكد من أن الإنتاج الصناعي يعتمد على الاحتياجات الاجتماعية بدلاً من تعظيم الربح والاستهلاك المتزايد باستمرار
- التأكد من تخفيض حجم الإنتاج الصناعي إذا أردنا العيش ضمن الحدود البيئية
- وضع استراتيجية صناعية خضراء والمحافظة عليها تجمع بين إستراتيجية وطنية للوظائف

### الأمور الرفاهية

- ضمان احترام العمال والنقابات والمجتمعات والأسر
- إنشاء برنامج تجسير للمعاشات التقاعدية للعمال الذين سيتقاعدون في وقت مبكر مما هو مخطط له بسبب بعض الإنهاء التدريجي
- إنشاء مخزون مفصل ومتاح للجمهور مع معلومات سوق العمل مثل ملفات تعريف المهارات ، والتركيب السكانية ، والمواقع ، وأصحاب العمل الحاليين والمحتملين
- تنفيذ استراتيجية توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة
- تنفيذ استراتيجية عمل مرنة للسماح للأفراد بالعمل من المنزل أو من مواقع أخرى
- تنفيذ حق الموظفين في إيقاف البريد الإلكتروني للعمل والمكالمات الهاتفية خارج ساعات العمل وعندما لا يتم تعويضهم عن هذا النشاط الإضافي
- توفير الحماية للعمال الذين يتغيبون عن العمل في ظروف الطقس القاسية
- مطالبة الشركات والوكالات العامة التي تضم 50 موظفًا أو أكثر بنشر فجوة الأجور بين الجنسين في تقاريرها السنوية
- ضمان الرعاية الصحية الشاملة التي تدفعها الحكومة وتستند إلى الحاجة دون الربح ، بغض النظر عن حالة العمل
- استخدام الأموال العامة للاستثمار في الأعمال التجارية التي تنتج أنظمة طاقة غير ملوثة ومتجددة وفعالة ووظائف صديقة للعمالة

المراجع:

<https://policy.greenparty.org.uk/in.html>  
<https://policy.greenparty.org.uk/wr.html>  
<https://policy.greenparty.org.uk/in.html>  
<https://greens.org.au/policies/employment-and-workplace-relations>  
[https://www.greens.org.nz/work\\_and\\_employment\\_policy](https://www.greens.org.nz/work_and_employment_policy)  
<https://www.greenparty.ca/en/media-release/2019-08-08/green-partys-mission-possible-committed-canadian-workers>  
<https://www.labour.ie/manifesto/workers-rights/>  
<https://www.cagreens.org/platform/unions>  
<https://indiagreensparty.org/policies/work-and-employment/>  
<https://www.ilo.org/global/standards/introduction-to-international-labour-standards/lang--en/index.htm>  
<https://www.ilo.org/global/topics/sdg-2030/lang--en/index.htm>